

«الوثائق».. كثافة المعاني والدلالات

مرزوق الحلبي
كاتب وحقوقي

عاشتها الأقلية العربية منذ نهاية الثمانينات التي لوحظت تبحت عن نقطة اختراق في الوضع. فالقمع الذي استهدف سلسلة من الاحتجاجات السياسية المشروعة قامت بها الأقلية العربية في البلاد حيال تكثيف القمع الاحتلالي واستعراض الجبروت الإسرائيلي، أفضى إلى صدع في العلاقات بين مؤسسات الدولة والأكثرية اليهودية فيها، وبين الأقلية العربية. وبدت العلاقة بين جهتي الصدع في توتر تحول إلى موجة عداة مكشوفة من الدولة والمجتمع المدني اليهوديين تجاه الأقلية العربية تجسدت في إجراءات سلطوية وشعبية واقتصادية أريد بها معاقبة الأقلية العربية. وبدأ أن الدولة بمؤسساتها والمجتمع اليهودي بمؤسساته حزما أمرهما التوقف عن أي علاقة حوارية مع الأقلية وقياداتها. هذا في حين لم تشهد هذه العلاقات دفئا منذ فشل الائتلاف البرلماني المؤيد لاتفاقيات أوسلو في انتخابات العام 1996. وشكل القمع في تشرين الأول 2000 عنفا سلطويا شل الأقلية وقدرتها على التحرك بينما عبر عن خطورة امتزاج القوة بالخوف لدى الدولة والأكثرية اليهودية فيها. يوم كان منتخبو الأقلية العربي جزءا من "الجسم البرلماني" المانع الضامن لبقاء حكومة رايبين - حكومة أوسلو - تم التأشير على العرب هنا كقوة ينبغي تحجيمها. وشكل تشرين الأول 2000 فرصة للقيام بذلك.

مرجعيات أوسع!

ينبغي أن نشير، للحقيقة والتاريخ، إلى أن قيادات الأقلية العربية عمدت إلى تقديم أوراق عمل ومذكرات إلى الحكومة منذ

اتضح لي مرارا أن قولنا "الوثائق" وحديثنا عن "الوثائق" أو عن "وثيقة حيفا" أو "دستور عدالة الديمقراطي" و"التصور المستقبلي" و"وثيقة مساواة" لا يعني شيئا بالنسبة لكثيرين بيننا ممن يُعتبرون ناشطين/ات أو فعالين/ات في المجتمع. بمعنى أن هذه المصطلحات لم تحصل بعد على الجنسية الكاملة في خطابنا السياسي وفي ثقافتنا العامة. هذا على الرغم من مرور أكثر من سنة ونصف السنة على صدورها تباعا وسط اهتمام إعلامي لا بأس به لاسيما العبري منه. وعليه، من المهم أن نثبت هنا أن "الوثائق" هي النصوص التي صدرت عن مركز مدى الكرمل للأبحاث التطبيقية، ومركز "عدالة" - المركز القانوني للأقلية العربية واللجنة القطرية للرؤساء ومركز مساواة لحقوق المواطنين العرب. وقد صدرت تباعا في نهايات العام 2006 وبداية العام 2007. وسعى واضعوها إلى تحريك الجمود الذي طرأ على العلاقات بين الدولة والأكثرية اليهودية وبين الأقلية العربية الفلسطينية. وهو جمود بدأ يترسخ منذ القمع الذي تعرضت له هذه الأقلية في تشرين الأول 2000. وتوخى الواضعون أن خطواتهم المتتابعة ستفضي إلى فتح حوار مع الدولة والنخب اليهودية حول مكانة الأقلية العربية وصيغة العلاقات مع الدولة والأكثرية اليهودية.

لكل وثيقة/ نص بيئته وسياقه. وقد تشترك عدة نصوص في السياق ذاته. ولو توخينا رسم الحدود لقلنا أن "الوثائق" جاءت في الشرط السياسي - الفكري الذي تطوّر من موجة القمع في تشرين الأول 2000 ومما أنتجته من عوامل. ومن حالة تحبّط



النصف الثاني للسبعينيات من القرن الماضي. كما إن قيادة الحزب الشيوعي في حينه وضعت بياناً مطولاً عشية انعقاد المؤتمر المحظور تضمن تصورات ومطالب الأقلية العربية ("الجماهير العربية" بلغة تلك الأيام). وقد عكست هذه النصوص "ثقافة" وأفكار تلك المرحلة وعقائدها على شروطها المحلية والإقليمية والدولية. ومع هذا فقد حملت ملامح التصور الجمعي وإن أعدها حزب بمفرده صاحب عقيدة. ومن هنا فإننا عندما نخوض في مسألة الوثائق، فإننا نفعل معترفين لمن سبقوها وسبقونا بالاجتهاد والمحاولة. ومع هذا، فإن وثائق اليوم مختلفة في بعض خصائصها ناهيك عن الاختلاف في الزمن والمرحلة واللغة المتداولة. ونشير هنا إلى حقيقة أن واضعي الوثائق الأربع هم جهات غير حزبية أو لا تخوض الانتخابات. جهد من مؤسسات المجتمع المدني ونشطاته/نشاطاته. مرجعية الوثائق الراهنة هي مفهوم العدل الطبيعي والحق التاريخي للجماعة العربية الفلسطينية هنا وما أنجز في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية والحقوقية ومعاهدات ومواثيق دولية كما تراكمت إلى الآن وليس أيديولوجيا بعينها. كما إن المشاركين في الصياغة والتأليف وتحديد المضامين قوى متعددة المذاهب والمشارب. أما الصوت الطالع منها فهو وطني علماني وإن تمايزت نصوص الوثائق الأربع وتفاوتت من حيث زاوية الرؤية (الدستور الديمقراطي لمركز عدالة هو نص يعتمد نصوص القانون الدستوري) أو الأسلوب الرؤيوي القائم على فكر ليبرالي كما تطور وتكثف (وثيقة حيفا الصادرة عن مركز مدى رؤيوية). واللافت أن كل الوثائق حوارية النزعة لا تشتترط بقدر ما تقترح صيغة متطورة للعلاقة بين أصحابها وبين الدولة. وهي تفترض أن الأقلية العربية في إسرائيل أقلية قومية أصلانية لها امتداد في التاريخ/الزمن وفي الجغرافيا والثقافة.

تصحيح غبن لا لصنع آخر

إن قراءة عاجلة أو متأنية للوثائق الأربع ستفضي إلى اكتشاف تطابق شبه كامل في القضايا الأساسية. في قراءتنا لأنفسنا أقلية وطن أصلانية، في توكيد الحقوق الجمعية والتطلع إلى إحقاقها، في اعتمادها قيم الفكرة الديمقراطية والبرالية المتطورة التي تحفظ للأقليات حقوقها وروايتها وتطلعها وتقرير مصيرها، في تطلعها إلى المشاركة الفاعلة في صنع القرار لاسيما ما يتصل منه بها، التأكيد على الرغبة في المشاركة المتكافئة المتساوية في الحكم وتقاسم السلطة وتغيير طابع الدولة وفلسفة الحكم فيها، في اعتماد استراتيجيات الحوار، في بناء الذات الجمعية على أساس من الانفتاح على التمايز والتعددية وحرية الفرد والمرأة (دستور عدالة ووثيقة حيفا)، توكيد الرواية التاريخية الفلسطينية بكامل فصولها والانتماء للفضاء الثقافي العربي

والإنساني الشمولي. كما إن الوثائق الأربع تفترض الذهاب إلى مصالحة تاريخية مع الجماعة اليهودية وإلى تسوية العلاقات وتصحيح الغبن التاريخي الواقع على الأقلية العربية عبر ترتيبات دستورية جديدة تضمن المساواة في تقاسم السلطة (الديمقراطية التوافقية) والموارد (التوزيع العادل). من هنا فإننا أمام تجربة فريدة تمثلت في حقيقة التطابق في المسائل الأساسية بين الوثائق الأمر الذي يشكل في رأينا مؤشراً هاماً إلى وجود إجماع خفي غير معلن في الأفكار والتصورات بين معدّي الوثائق الذين يمثلون في طروحاتهم المنصوص عليها جملة من المواقف والاستخلاصات المشتركة على أساس وطني - ديمقراطي - ليبرالي. ولا نعتقد أن في الأمر مفارقة بل نتيجة طبيعية للخوض الصادق والمخلص في الموضوع والاستفادة من تجربة الجماعة هنا ومن تجارب جماعات في مواقع أخرى. ونرجح أن كل من يريد أن يناقش القضية بأدوات العلوم الاجتماعية والإنسانية ومنجزاتها لا بد له من الوصول إلى الاستنتاجات ذاتها على هذا النحو أو ذاك. فإذا فكرنا في مسائل المرأة بحرية وتحرر وعدل وإنصاف لا يُمكننا إلا أن نقرّ بالغبن الواقع على المرأة وضرورة تصحيح البنية المجتمعية فيما يتصل بهذه القضية. أي أن القراءة غير المحدودة بأداة أيديولوجية غائبة، أو غير المسقوفة بمحاولة إثبات نظرية أو رؤية مسبقة أو قاموس مصطلحي، أو الارتهان لنسق مثل "ألم نقل لكم من قبل؟" أو "والنتيجة التي لا ثاني لها" ستفضي إلى استنتاجات مسنودة ليس من السهل الاستئناس عليها. وهو ما يعزز من نفاذ الأطروحات في الوثائق على جبهة الجماعة الداخلية وفي علاقتها بالآخر.

التمكين من خلال النص

من شأن الوثائق في نصوصها وأطروحاتها أن تعزز وجود الجماعة على تياراتها وبضمنها التيار الإسلامي، وإن تغيب ممثلوه على الغالب عمداً عن صياغة الوثائق، وكان بذل جهد لإشراكهم - في حال وثيقة حيفا الصادرة عن مركز مدى، مثلاً. فالوثائق كلها، مجتمعة أو متفرقة، تنطوي على عملية تمكين لأنها تشكل في أساسها عملاً إرادياً بادرت إليه أوساط من الجماعة لإحداث اختراق في شروط وجودها. لأنها تنطوي على مقولة وجودية مركبة ومفضلة تتطلع إلى فتح الأفق الذي تصرّ المؤسسة الحاكمة في إسرائيل على سده بإجراءات تشريعية أو سلطوية أو بالقمع. لأنها محاولات جادة ومسؤولة لتعريف الذات الجمعية والهوية وتسجيل الرواية التاريخية والإنسانية، فقد شكلت فعلاً تحررياً في المستوى الوجودي. وعلينا ألا ننقل من شأن عملية كتابة الرواية والتطلع والحلم بكلماتنا ولغتنا. وعلينا ألا نستخفّ بقدرتنا الكلمة وفتنتها. فمن كتب شيئاً امتلكه، وكأننا في العمق، ولأول مرة، نمتلك أنفسنا ومصيرنا وخط سيرنا من

الماضي إلى المستقبل. أن تسمي العالم يعني أن تبنيه وتملكه. من هنا أهمية الوثائق كنص مؤسس لـ "عالمنا" كجماعة. ومن هنا انطباعي أن الوثائق ستحرر الصوت العربي هنا من الأسر أو من الكتم الخارجي أو الذاتي أو من حدود العقائد المتقدمة أو اليقينية أو الأطروحات التي شاخت. وفي رأينا، أنه لا بد أن تحدث الوثائق تأثيرا ما في ثقافتنا السياسية في شقها الديمقراطي على الأقل. فقد تشكل نصوصا منظمة ومؤسسة لمرحلة جديدة تتجاوز فيها القوى الاجتماعية مباني وأنساق المرحلة الراهنة من تأطر وانتظام وقاموس وخطاب وأنماط. فقد برز وجود إجماع وطني ديمقراطي متنور على المحاور الأساسية لعلاقتنا الداخلية وعلاقتنا مع الآخر. وهو ما نرجح ترجمته القريبة انتظاما وتأطرا يتجاوز الخارطة السياسية كما عهدناها في العقدين الأخيرين. تبدو مثل هذه التآطرات الفكرية والانتخابية شكلا للانتظام في مرحلة مضت وانقضت وأنه لا يمكنها أن تصمد لا في امتحان الواقع ولا في امتحان توقعات الجمهور. وأكثر، لا يمكنها أن تنسجم مع آفاق التطور الفكري والاجتهادات التي طورتها النخبة الاجتماعية كما تجسدت في الوثائق، وكما تبلورت مما تراكم في نشاط الأطر نفسها. وكأني بنا نسير إلى مزيد من الاتفاق والتشبيك والتآلف. وأرجح أننا سنجد طريقنا إلى تطوير أطروحات الوثائق ووضعها قيد التطبيق العملي. وهو ما يتطلب من الأحزاب تجاوز ردة الفعل الأولى المشككة والرافضة أو المستخفة بالوثائق نحو دراسة تجربة إعدادها وأطروحاتها وما فيها من تطوير وتعزيز وإغناء لثقافتنا السياسية.

تمثيلية بغير تفويض - وثيقة حيفا نموذجاً

مذ اللقاء الأول للهيئة العامة لوثيقة حيفا، طرح بعضهم سؤال التمثيل، "هل نمثل الأقلية العربية الفلسطينية؟" أو "من فؤنا بصياغة الوثيقة؟ وعاد البعض لطرح هذا السؤال بأشكال استفسارية أو استنكارية أو استئنافية معتقدا أنه ضبط المشاركين في كتابتها بالجرم المشهود علما بأننا توقعنا بروز السؤال في كل مرحلة من مراحل العمل على الوثيقة لاسيما غداة إطلاقها في الحيز العام. ويشار هنا إلى إن عددا من المشاركين طرحوا السؤال في اللقاء التأسيسي وانسحبوا. وأذكر أن ناقشا مستفيضا دار بين المجتمعين خلص إلى التأكيد أن الوثيقة ليست تمثيلية وأنها لا تتوخى أن تحظى بإجماع الأقلية العربية الفلسطينية أو بتوقيع كل فرد من أفرادها وإن كانت تتوخى توكيد روايتها التاريخية وتصورها الوجودي. وقد درجنا على استعمال مصطلح "رؤيوي" في توصيف الوثيقة التي نريد أن نطورها. وأضافنا أننا لن نضعها دينا أو مقدسا وإنما مقاربة خاضعة للنقد والنقض والتفكيك، اجتهادا آخر يُضاف على ما هو قائم يتوخى واضعوه أن يحيط بالحد الأقصى من الرواية ويعكس ما يبدو لهم "روح الجماعة" هنا وتصورها الوجودي لذاتها ضمن حركة التاريخ. سعت الوثيقة إلى قول من نحن كجماعة، من أين أتينا وإلى أين نحن ذاهبون؟

الوثيقة ليست تمثيلية من حيث التفويض لكنني أعتقد ذلك في نصها وروحها، وفي الجهد الذي كرس لصياغتها. قصد لها أن تكون رؤيوية موحية، وأعتقد أن أسلوب كتابتها يؤكد ذلك.

ومع هذا، يساورنا قلق ما. فإذا كان ما نُشر عن محاولة الحركة الإسلامية التي تخوض الانتخابات وضع تصور خامس بروح ما صرح به النائب عباس زكور صحيفا، فإننا سنلفي أنفسنا هنا أمام واقع لا بد من الاعتراف به وهو انقسام مجتمعنا بين تيارين أساس وهما، تيار علماني تحرري، وآخر إسلامي محافظ. وستبرز تيارات محدودة تجمع بين هذا وذاك أو تستأنف عليهما. في مثل هذه الحالة ستتكرس وضعية المجتمعات العربية في المنطقة هنا، أيضا، من حيث التقطع بين النكوص وبين الانطلاق. بين استنساخ القهر الواقع من المركز اليهودي وتطوير آليات القمع الداخلي ودوس الحريات الشخصية بدعوى مقتضيات الدين أو الموروث الديني والهوية الدينية، بأدوات التعبئة الشعبوية، وبين تجاوز القهر بطرح الحرية والتحرر بديلا. من هنا فإن ما كشفته الوثائق من إجماع في المسائل الأساسية ينبغي أن يتحول إلى حراك سياسي يقطع الطريق على التقطع الاجتماعي الفكري وعلى إمكانية أن يُزج بمجتمعنا كله في المساحة بين ثنائية "الهيمنة اليهودية" (تقابلها في العالم "المركزية الغربية") وبين "الشعبوية الدينية" على صورتها

كذلك، تعاملنا معها كنص مؤسس ومنظم هدفه أن يُعطي، على نحو أو آخر، أفقا للجماعة العربية بعد أن بدا الأفق مسدودا في السنوات الأخيرة لاسيما بعد القمع في تشرين الأول 2000. ومن هنا جاء الجهد الحثيث في وثيقة حيفا وغيرها من وثائق ونصوص محاولة لاختراق الحواجز والمنغلقات. وهنا علينا أن نشير بنوع من الإقرار أن كل جهود الأحزاب مجتمعة أو منفصلة أخفقت منذ تشرين الأول 2000 في فتح ما ضيقه القمع أو التأشير على مسار جديد للجماعة العربية هنا يتجاوز الحيز البرلماني وأفكارا بدت قاصرة عن فتح ثغرات في الجدار. بل إن الوثائق جاءت ثمرة هذا البحث الجمعي الذي شمل الأقلية العربية كلها عن مخرج، عن توسيع للحيز، عما يفكك التناقض الوجودي بين الدولة، كما تعرّف نفسها بفلسفتها وأنماطها، وبيننا كجماعة تسعى لتحقيق ذاتها. في هذا المستوى شكّلت وثيقة حيفا، في انطلاقتها وفرضية عملها والخطاب المتداول في هيئتها العامة، سيرورة قلّ مثلها من حيث عمق الأبحاث والاستمرارية والمحصلة. عشرات من مثقفي ومثقفات مجتمعنا ومهتمين ومهتمات وناشطين وناشطات عكفوا على مدار أربعة أعوام على تفكيك حالنا وأحوالنا في دراسة كل الاجتهادات والتجارب هنا وفي غير موقع، سعيا إلى وضع نصّ يفتح الباب أو يشقّه، فإذا لم نستطع أن نمرّ عبره نظرنا منه إلى ما هو خلفه. صحيح، أن وثيقة حيفا - وغيرها من وثائق - لم تحصل على تفويض أحد ولم تقصد منذ البداية التمثيل لكنها في مضمونها تمثيلية وتقارب خطابنا الحقوقي وروايتنا وتحيط بالتفاصيل فيما يتصب بنا وبمعتقدنا بالآخر. ومن هنا فهي تصلح مرجعية لكل فرد، للعامل والطالبة والطبيبة ورجل الأعمال والشيخ والفتاة والمربية من العرب فيما يخص الوعي الهويتي الذي يحدد موضع الذات الفردية والجمعية ويعكس تطلعاتها وإرادتها. ومن هنا فإن التمثيل حصل في المضمون وتوخي الواضعون الالتزام بـ"روح الجماعة" دون تفويض مسبق.

الوثائق في مجتمعها!

كوننا أردنا لوثيقة حيفا هذه الوظيفة أو تلك لم يحل ذلك دون أن يأخذها الراغبون في غير موردها، وهو ما حصل في مساحات عديدة. في ردّ الآخر اليهودي عليها، في ردّ الأحزاب وفي ردود فعل فلسطينية من خارج مناطق السلطة وفي ردود محلية جاءت استعلائية (بعض من رأينا مداخلاتهم في الصحف ومواقع الإنترنت) أو تنافسية كما طالعنا الحركة الإسلامية بشقها الممثل في البرلمان. ورغم ما يبدو لأول وهلة انقضا على الوثيقة من صفوف الآخر، فقد بدا في الوهلة الثانية أن هناك من بدأ يأخذ الوثائق بجد. بدا لي أن في الأحزاب الناشطة على ساحتنا من لم يرق لهم

صدور الوثائق وإن كان غالبية المشاركين في وضعها وصياغتها نشطاء في أحزاب وحركات وتيارات، خلال مشاركتهم أم في وقت مضى. وهنا نُشير إلى أن وثيقة حيفا، كما أعرف تفاصيل سيرورتها، اهتمت أن تتدارس مع قيادات الأحزاب طروحات ومضامين ورؤى. وهو ما حصل فعلا من خلال ورش شاركت فيها قيادات الأحزاب والتيارات وأعطت ملاحظات وتصورها العام والتفصيلي. بل أن فرضية العمل في الوثيقة قضت بالاستفادة من تجارب الأحزاب ومن وضع المورد الذي شكّله الوثيقة في الحيز العام مفتوحا للجميع. وقد تضمن النقاش في إحدى منعطفاته تأكيدا على أن كل عربي في هذه الديار يُمكنه أن يستفيد من الوثيقة وأنا نقصد بها أن تشكّل أداة تمكين للأفراد حيث هم، في الشارع أو في مواقع عملهم أو دراستهم. ومن هنا أهمية العمل على نشر الوثيقة وتطوير نقاشات عامة حولها بشكل مبادر إليه وبفعل إرادي مخطط. لكن ما حصل من الأحزاب هو نوع من الامتناع والصدّ بالصمت أو التريث. ولم يشفع للوثيقة نوايا إدارتها وأعضاء هيئتها العامة لا تخصصاتهم ولا رصيدهم ولا انتماءاتهم، لأن البعض آثر أن يتندر قليلا على حسابهم أو أن يشطب كل ما فعلوه. أعتقد جازما أن كل من شارك في سيرورة وضع الوثيقة كان/ت في يوم نشيط/ة في حزب أو إطار أو هو/هي نشيط/ة فيه أو فيها حتى الآن. وأجزم، أيضا، أن غالبية الذين شاركوا استفادوا من تجارب كل الأطراف والأحزاب والتيارات التي كانوا فيها أو لم يكونوا. وأجزم أن طروحات الوثيقة في صيغتها النهائية أو في الطريق إلى نصّها الأخير تتقاطع أو تتواجه، تتفق أو تختلف، مع كل ما عرفته ساحتنا السياسية والفكرية من طروحات. لكن الأهم من هذا وذاك أن كل فرد في الهيئة العامة شارك بقسطه، بتجربته وأفكاره، بمعرفته وقناعاته تجاوزا لكل ما كان وخروجا عن كل ما كان. ولولا وجود متسع كهذا لتحقيق الذات فكريا واجتهاديا ضمن سيرورة العمل، لما وصل النص إلى شكله هذا - وقد لا يكون الشكل الأخير. أي أننا استفدنا من كل ما سبق من تجارب اختلافاتها واتفاقاتها، وأخذنا من الذين سبقونا كلهم ولم نحصر عملية الاستفادة في حزب أو تيار. وقد حاول آخرون في الحزب الشيوعي أن يقنعونا أن لا جديد يوجب الوثائق وأنه من الجدير بنا اعتماد نصوص مؤتمر الجماهير العربية المحظور بأمر من رئيس الحكومة في حينه، مناحيم بيغن. فرغم ما يُمكن أن نقرّ به من رصيد ودور لـ"التجمع" والحزب الشيوعي والاجتهادات أفراد إلا أننا لا نعتبرها محور حياتنا ولا نهاية الفكر والطروحات، هناك حياة خارج حدود "الحصن" مجازا طبعا، بل ربما كانت الحياة خارجه تحديدا أكثر حيوية وجدوى. وأكثر كنا نتمنى على بعض الأخوة أن يحترموا تجارب المثقفات والمثقفين غير المحزبين أو الذين يختارون بوعي ألا يدخلوا حصنا من الحصون

يستطيع المرور عنه. وثيقة حيفا وغيرها من وثائق صدرت هنا تشكّل في رأينا ردّ اعتبار للجماعة العربية الفلسطينية هنا في إسرائيل وإعادة إنتاج للمركز الفلسطيني في الساحل استفادة من تجربة العقود الستة الماضية. فهي تحمل ملامح مشروع مستقبلي ينطلق من الاعتراف بالتاريخ ووقائعه كما هي.

خروج من الظلّ المزدوج

يبدو أن الفلسطينيين في إسرائيل يقفون على عتبة مرحلة جديدة في علاقتهم مع الدولة ومع ذاتهم ومع مجموعتي انتمائهم، العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً. بل أمكننا أن نقول أن هذا الجزء من الشعب الفلسطيني بدأ ينتج ذاته من جديد على نحو يشي بحصول تحولات جذرية في حياة هذه المجموعة في المستوى الوجودي. ولعلّ أبرز ما حصل في الآونة الأخيرة تجسيدا للتحولات هو هذا الجهد الذي أثمر إصدار وثائق ونصوص مؤسسة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل. يجدر بنا التوقف عند ما حصل ويحصل من تطوير لوثائق ونصوص من زاويتين، الأولى - ما يتصل بالسيرورة العامة لتطور هذه المجموعة من الفلسطينيين والثانية - ما يتصل بالمضامين وبالخطاب الذي تبثّه الوثائق المذكورة على التباين والتشابه بينها.

من حيث السيرورة تشكّل الوثائق والجهد والأجواء التي أحاطت ولادتها محاولة من المجموعة الفلسطينية التي بقيت في الوطن لإنتاج ذاتها من جديد واستعادة زمام الأمور والإمسك مجدداً بحركة التاريخ من خلال صياغة "الحلم" الجمعي والتطلع المشترك وتعريف الذات بمعزل عن الأجزاء الأخرى للشعب الفلسطيني ولكن في إطار الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والإسرائيلي - العربي. وكانوا عاشت هذه المجموعة، منذ النكبة، في ظليّن، ظلّ النخب الفلسطينية ومشروعها القاضي بإقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق الاستقلال على جزء من فلسطين التاريخية، وإبقاء الفلسطينيين في إسرائيل احتياطياً للمسألة الفلسطينية تجسّد الأمر في جعل الباقيين في الوطن إثباتاً للرواية الفلسطينية، ومن ثمّ شدّهم إلى تجربة العمل العسكري الفدائي عملاً بالميثاق الوطني الفلسطيني. هذا فيما تم تحويل الباقيين لاحقاً إلى قوة انتخابية تتحرك إلى حد ما بوحى من النخب الفلسطينية في الخارج، أو إلى متحدثين بامتياز باسم القضية ومتطلباتها في الداخل الإسرائيلي عبر منابر لاسيما الهيئة التشريعية. أما بالنسبة للدولة العبرية فقد استثمر الفلسطينيون الباقيون في الوطن في أداء عدد من المهمات. هنا، أيضاً، اعتبروا قوة بشرية عاملة وقطاعات انتخابية يُمكن أن تخدم مشاريع الدولة العبرية أو النخب اليهودية لا سيما عشية

المنتشرة حولنا. فهلا كاشفنا بعضنا بحقيقة وجود الوطنية والفكرة المشرقة والاجتهاد والدرس والتأمل والالتزام المخلص بقضايا مجتمعنا ومصالحه خارج الحصون، أيضاً، في أفراد ومجموعات وجمعيات لا تقلّ تجاربهم وتجاربها عن تجارب قيادات أحزاب أو فيها. ونعتقد أن المشاركين في سيرورة وثيقة حيفا وغيرها من وثائق أدركوا أنه ليس بالحزب وحده يحيا الإنسان.

مركز فلسطيني جديد

في مستوى آخر، كتب البعض من منافهم أو مواقع لجوئهم في نقد الوثيقة من باب أنها تفريط بالقضية أو بالحقوق وتأسر واضحاً وما سأقوله في هذا الباب اجتهادي الشخصي لا علاقة لوثيقة حيفا به من قريب أو بعيد. في رأيي المتواضع تحمل الوثائق بعداً مفصلياً في علاقة الأقلية العربية الفلسطينية هنا بالمسألة الفلسطينية. لقد كنا لردح غير قصير من الزمن ملحقاً في هذه القضية وليس محوراً، ملفاً احتياطياً وليس في صلب جدول الأعمال. كنا في ظليّن، ظلّ النخب الفلسطينية وظلّ النخب الإسرائيلية. بل أن ما ميز سياساتنا الجمعية التريث على تخوم القضية ننتظر أن تتفكك العقدة كي نبتين الطريق. ومع وصول محاولات التفاوض بعد مؤتمر مدريد إلى طريق مسدود عبّرت عنه الانتفاضة الثانية والاحتياح الإسرائيلي المجدّد للمناطق الفلسطينية تأكّداً كجماعة أننا سنظلّ ملحقاً في حالة التفاوض وفي حالة التصعيد. من هنا تطورت إرادياً وبشكل غير إرادي، حالة التريث التي نعيشها إلى مبادرة وفعل مدروسين في تعريف الظاهرة التي نشكلها من جديد، في تسمية أنفسنا والتوضع من جديد ضمن حركة التاريخ ووسط شروط سياسية تتسم بسيولة كبيرة. وفي رأينا تشكّل الوثائق، في جانب منها، تعبيراً عن قرار بأننا لن نكتفي بدور الملف الاحتياطي ولا بدور المنبوذين أو المهمّشين في الفناء الخلفي للصراع، بعد الآن. وإذا وصلنا في هذا الاتجاه من التفكير، سنكتشف أن الوثائق لم تضعف القضية الفلسطينية ولم يتأسر واضعوها، بل فتحت لها آفاق احتمالية بعد أن بدت مسدودة من كل الجهات. الوثائق أعطت للجماعة العربية هنا ثقلاً. حوّلتهم إلى مركز فلسطيني ظن البعض أنه تلالى وإلى الأبد. لأول مرة، منذ ستين عاماً يعود ليتطور مركز فلسطيني في الساحل الفلسطيني كصاحب مشروع. أما ما يميّز هذا المشروع، كما عكسته وثيقة حيفا في نضها، هو صراحته ومكاشفته للذات وللآخر وأخلاقيته في تصوره لاحتمالات الخروج من المأزق المستدام ومن صراع لا يُمكننا أن نراه على الطريقة المتقدمة ذاتها، "كل شيء أو لا شيء" و"إما نحن أو هم"! ولأن الوثيقة قامت على أخلاقية منقطعة النظر وعلى مكاشفة للذات والآخر، أمكنها أن تشكّل تحدياً أمام الآخر لا

اتفاقيات أوسلو وغداتها. وفي أساس التجربة أن المشروع الفلسطيني في تحولاته رسا على صيغة تستثني الفلسطينيين في إسرائيل من أي تسوية أو مصالحة أو معادلة. هذا فيما أبقى الدولة العبرية على الفلسطينيين داخلها خارج اللعبة خاضعين للهيمنة اليهودية مسخرين لمشاريعها وسياساتها. أي إن مجموعة الانتماء الفلسطينية ومركزها الشتات أو المناطق المحتلة تخلت في المستوى السياسي عن الباقين في وطنهم في وقت تخلت فيه الدولة عنهم ولم تشركهم إلا فيما أرادت وحددت. فلا هم فلسطينيون بالكمال والتمام ولا هم مواطنون كاملو الحقوق والحضور في الدولة العبرية. حالة بنية لا يُحمدون عليها لأنها أبقتهم ردحا من الزمن في خانة الانتظار أو المراهنة على هذا المشروع أو ذاك التحول، وفي أحسن الأحوال حاصرتهم في حالة رد الفعل أو مواجهة القهر. ومن هنا أمكننا رؤية مشروع الوثائق المؤسسة إعلان نوايا من الفلسطينيين تجاه أنفسهم ومجموعة انتمائهم الفلسطينية ومحيطهم العربي والدولة التي يعيشون فيها.

من حيث الخطاب الذي تبته الوثائق، فتجسيدا لما حصل في مستوى السيرورة، سنجد أن الوثائق المطروحة إنما تجاوزت مرحلة طرح المطالب الوطنية والدعوة إلى إحقاق المساواة. بمعنى أنها تجاوزت بشكل خلاق وجدير بالاحترام سقف الليبرالية الإسرائيلية التي رهنّت حدودها ليهودية الدولة ورأت أن تعترف بحقوق الأفراد الفلسطينيين في أحسن حال دون الاعتراف بالحقوق الجمعية للفلسطينيين كأقلية وطن قومية. هذا فيما تأتي الوثائق في رأينا لتطرح بأشكال مختلفة ذلك الإدراك المتعاضم لدى الفلسطينيين في إسرائيل والقاضي بضرورة الانتقال من التمتع بحقوق فردية إلى إحقاق الحقوق الجمعية. وهو ما يطرح لوحده تحديا هائلا على النخب الإسرائيلية حتى الليبرالية منها. فالوثائق تستند إلى تجربة أقبليات وطن في مواقع أخرى من العالم الليبرالي وإلى الشُرع الدولية والموثيق في هذا الباب. وهي تصل في خطابها إلى طرح مشروع الدولة ثنائية القومية في حدود ما قبل حزيران 1967، والتحدث صراحة عن ضرورة تقاسم السلطة والموارد وتغيير الطبيعة اليهودية للدولة وإعادة صياغة دستورها - غير المكتوب نهائيا حتى الآن - من جديد. على أن يضمن تعويض الفلسطينيين في إسرائيل عما فاتهم جراء النكبة ومفاعيلها وما أعقبها من سياسات إسرائيلية أبرزها مصادرة الأرض والأملاك والتهجير داخل الوطن ومنع الموارد المالية والإقصاء من مواقع القرار وصنع السياسات وما إلى ذلك. فهي لا تترك شأنا إلا وتخوض فيه محددة الراهن والتاريخ طارحة الرؤية المستقبلية.

إن لغة الوثائق تفصيلية كانت أو رؤيوية، تشخص أو تستشرف، تنبي أو تنكك، تطالب أو تقترح تتجاوز حدود المألوف في

الحلقات والدوائر القائمة. فهي تؤكد رفضها لصيغة العلاقة المتراكمة مع الذات وطياتها خاصة إنها تعالج قضايا الهوية ومتهاتها بجرأة وعمق، وتقرأ الذات من جديد كأقلية وطن وجزء من شعب له تطلعاته القومية التي ينبغي أن تجد لها تعبيراتها السياسية في شروط قهرية. كما إنها تصوغ العلاقة من جديد مع الدولة والأكثرية اليهودية من خلال أطروحات متقدمة مستمدة من التجربة الإنسانية الكونية والعلوم الحقوقية والاجتماعية والسياسية، ومن خصوصية التجربة والظاهرة والتاريخ. وثائق تُشير بوضوح إلى إن ما كان حتى الآن لن يكون منذ الآن بالنسبة للجماعة الفلسطينية داخل إسرائيل في المستويات كافة. فهي الجزء المؤجل من المسألة الفلسطينية يهتف أنه لن يتأجل بعد. من ناحية ثانية، وفي خط مواز، عمدت الدولة إلى تضييق الهامش الديمقراطي والتعبير السياسي للفلسطينيين داخلها وتوَّجت ذلك، في تشرين الأول 2000، بقمع موجة احتجاج سياسي للفلسطينيين داخلها موقعة 13 شهيدا ومئات الجرحى، عوضا عن سياسة الحرمان والمقاطعة الاقتصادية التي أعقبت المواجهات. وهي في هذا إنما أسقطت خيار المواطنة عن الفلسطينيين فيها فكأنها دفعتهم بنفسها إلى البحث عن صيغة أخرى للعلاقة بها. ومن هنا أمكننا أن نرى إلى الوثائق محاولة الإمساك بحركة التاريخ والصعود على عربته من النقطة التي أثبتت النخب الفلسطينية التي تقود المشروع الفلسطيني أنها إنما تترك الباقين في الوطن يتدبرون شأنهم مع الدولة العبرية، ومن المنعطف الذي أقدمت الدولة العبرية فيه على خفض مستوى المواطنة أو إلغائها كخيار أمامهم. الوثائق تؤكد لحضور الغائب وإشارة إلى بدء حراك جديد يؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ هذه المجموعة تتسم بأنها خروج إلى الشمس من الظل المزدوج الذي مكثت فيه ستة عقود، خروج قد يبعث النضارة في مجمل المسألة الفلسطينية.

حضور النزعة الأخلاقية

يأتي الدستور الديمقراطي الذي يقترحه مركز "عدالة"، في فكرته ونصه، خطوة أخرى من الجماعة الفلسطينية هنا تدفع باتجاه التغيير الاجتماعي والسياسي. ونقف عند اجتهاد "عدالة" بوصفه حركة محسوبة للتأثير من زاوية "القانوني" و"الدستوري" لا سيما في وقت تحث النخب في إسرائيل خطاها نحو إقرار دستور لإسرائيل. فالنص كما رصدناه على مقدمته وشروحاته يشكّل طرحا متكاملا جديدا يفرض تحديا على النخب الإسرائيلية في الراهن، بل نراها أرقى مما طرحته علينا النخب الإسرائيلية ممثلة فيما أتانا من مسودة اقتراح "الدستور بالوافق". ففيما أتى الأخير ليُعيد إنتاج إسرائيل نظاما وفلسفة ومشروعاً بروح قوانين الأساس القائمة لاسيما قانون حرية الإنسان وكرامته الذي

الثقافات غير القادرة بعد الآن على إنكار حركة التاريخ والآخر الحاضر فيها.

بمعنى أن الدستور المقترح ليس أوتوبيا أو طرحا مجردا أو رياضة عقلية، وإنما هو نصّ فيه من التكامل من حيث شمولية ما يتناول من مسائل ومن الكثافة من حيث إنه "يضغط" تجربتنا هنا وتجارب شعوب أخرى ودول أخرى ويشكلها بإيجاز ويُسّر رابطا بين الموجود في الواقع والوقائع وبين المتطلع إليه على أساس أخلاقي متين مسنود بالوقائع وبالنظريات السياسية والحقوقية. ومن هنا التطابق بين النصّ وعنوانه (الدستور الديمقراطي). نصّ يقوم على ديمقراطية حقّة غير متسترة خلف فكرة الدولة القومية القبلية كما فعل مقترحو "الدستور بالوافق" من نخب يهودية ترفع راية البرالية.

يتّسم الدستور الديمقراطي الذي تقترحه عدالة بثلاث خاصيات هامة في الحوار الدائر بيننا وبين الدولة والنُخب اليهودية. فهو في مستواه الأول، نصّ مُكاشف مُصارع ينطلق من الرواية التاريخية للجماعة هنا على تفصيلها واستحقاقاتها وي طرح تصورا واضحا للمستقبل في صلبه الإجابة على سؤال "ماذا نريد لنا ولكم". وهو في مستواه الثاني، نصّ يقوم على أخلاقيات شمولية وأسائيد من "لغة حقوقية عالمية" لن يكون من السهل الهرب من ألقها. وهو في مستواه الثالث فعل إرادي من المواجهة الفكرية الخلاقة التي تنقل السجال من ساحة خطاب "الدولة اليهودية الديمقراطية" إلى معاصي - من ناحية الأكثرية اليهودية - الدولة ثنائية اللغة أو المتعددة الثقافات. إن اجتماع هذه الخصائص في "دستور عدالة" يكسبه أهمية خاصة لأنه يكتف من حضور النصّ في ساحة الآخر ويمهّد لحوار مفتوح على كل الملفات.

التحدي المزدوج

الوثائق في نهاية الأمر نصوص مؤسّسة لجماعة تعيد إنتاج نفسها وهذه المرة ليس بفعل واقع عليها من خارجها وإنما من خلال مبادرتها هي. وأعتقد أن روح المبادرة هذه هي التي استقدمت على الوثائق وواضعها غضب النُخب الإسرائيلية وصدّ ذوي القربى. فلا هذه النُخب اعتادت أن نطرح تطلعاتنا أمامها خارج السقف المسموح به، ولا القوى السياسية - الاجتماعية عندنا ألقت الذهاب أبعد مما قدّر لها ورُسم في أروقة الحكم. وحقيقة أن واضعي الوثائق هم من نشطاء المجتمع المدني ومؤسساته وليس من السياسيين والمنتخبين أعطت لهذه النصوص بُعدين، الأول - حرية التفكير بعيدا عن حدود المألوف. ثانيا - إنشاء خطاب متنوّر وليس وطنيا فحسب. وفي هذين البُعدين تكمن قوة الوثائق على صعيد علاقة المجتمع العربي هنا بنفسه وفي علاقته بالآخر - الأكثرية اليهودية ونُخبها. فهي

سن في العام 1992 وجرى تعديله مرتين بعد ذلك - وهي قوانين تبعتها قرارات لـ"العليا" ترسخ مفهوم إسرائيل "يهودية ديمقراطية" - يأتي الدستور الذي تقترحه "عدالة" ليضرب فوق هذا السقف المتقادم الذي أنتج ما يُمكن اعتباره نظام "التمييز المعقول" طارحا خطابا أرقى بكثير يقوم على أساس فكرة تعدد الثقافات والدولة ثنائية اللغة وما استحدثه الإنسان من شرع ومواثيق وأعراف دولية تقوم على إنصاف المجموعات المغبونة الحقوق تاريخيا. ونشير هنا إلى أن فكرة الدولة ثنائية اللغة لا تقضي بالاهتمام الخاص باللغة فحسب وإنما تقضي بتوفير صيغة المشاركة في الحكم والتساوي في الموارد كافة بين المجموعتين الناطقتين باللغتين المختلفتين. وهنا اليهود والعرب. ولا يتوقف دستور عدالة الديمقراطي عند هذا الحدّ فهو يطوّر الطرح ليعترف بوجود مجموعات لغوية أخرى في إسرائيل على الدولة أن تضمن لها في الدستور تحقيق ذاتها بثقافتها ولغتها، وهو الحاصل في كندا أو بلجيكا مثلا.

أمكننا أن نجزم في ضوء المقارنة بين الدستور الذي يقترحه مركز عدالة، وبين النصوص الدستورية المقترحة من لدن المجتمع اليهودي الرسمي والمدني، بأننا نتجاوز، من خلال دستور عدالة، الفكر الإسرائيلي المهيمن وذاك التصور الليبرالي الإسرائيلي لموضوعة الحقوق عامة وحقوق المجموعة الفلسطينية في إسرائيل. وهو ما يأخذنا إلى حقيقة ذاك التحدي الذي يفرضه مركز "عدالة" في نشاطه على الخطاب القانوني والدستوري في إسرائيل. فقد أنشأ بدوره وبمنهجية خطابا قانونيا بدلا في إسرائيل إذ استطاع أن يطرح بعدا مقارنا جديدا يتعلق بحقوق الأقليات القومية الأصلانية والحقوق الثقافية وحقوق الجماعات المستضعفة. وكل هذا باتجاه تعزيز قدرات الجماعة وتوكيد روايتها، ليست بوصفها ذاكرة جمعية أو قصة التاريخ والأساطير بل مسألة حقوقية وتصوّر لمكانها ومكانتها في حركة التاريخ. ويأتي الدستور ليعزّز هذا الاتجاه المحمود من مركز عدالة وإسهاما آخر في الاتجاه نفسه. فكأن عدالة تأتي من خانة القانوني والدستوري لتعزز راية الفلسطيني هنا وتحولها إلى لغة حقوقية تتجاوز المتعارف عليه إسرائيليا وتلتقي ما أطروحات سياسية راقية تنهل من آخر منجزات العلوم السياسية والقانونية وما بدأ يتبلور كلغة حقوق عالمية. وبهذا المعنى فإن الدستور المقترح من مركز "عدالة" يكمل توجهها بدأ من قبل وهو الانتقال بـ "قصدنا" كفلسطينيين في وطنهم الخاضع لسيادة الآخر، من مرحلة الغضب المشروع والمطالب اليومية العينية إلى تصور وجودي يقوم على أسانيد "اللغة العالمية" فيما يتعلق بالمجموعات القومية الأصلانية وفكر التعددية الثقافية وثنائية اللغة (بند 17 و- 18) والمشاركة في الحكم والعدل التصحيحي والعدل التقاسمي (بند 36-44)، وهو خطاب الدولة المتعددة

تشكّل إذن تحدياً مزدوجاً، في دارنا وفي دار الآخر. وفي صلب هذا التحدي من ناحيتنا، قبولنا النهائي بفكرة إسرائيل إطاراً سياسياً نسويّاً داخله علاقتنا بالأكثرية اليهودية بحيث لا نكون بعد الوثائق ملحقاً للمسألة الفلسطينية أو قوة انتخابية احتياطية تدعم جهات تفاوضية في النخب الإسرائيلية. تشكّل الوثائق إعلان خاتمة لعهد ما راوحنا فيه ضمن قوالب فكر سياسي تقادم كان محصّلة سياسات خارجية وافدة من المحيط العربي ومن مركز القوة اليهودي. وتبدو لي الوثائق فعلاً يقارب رسم حدود "استقلالية" ما للمجتمع العربي في إسرائيل عن الخطاب العربي والفلسطيني وعن مفاعيل مركز القوة اليهودي وثقافته البرالية المحدودة الضمان فيما يتصل بنا. هي تحدّ لأنفسنا أن نخرج من إسارنا وتحد للآخر في يهودية دولته وديمقراطيتها. ولا يقل أهمية عن هذا وذاك كون الوثائق تنطوي على توجهات حوارية تحويلية صعبت على النخب اليهودية شطب الوثائق أو إهمالها.

صحيح أن الوثائق لم ترق إلى منزلة حدث مصمّم للوعي لكنها تشكّل باعتقادنا تعبيراً مفضلاً عن مستوى جديد للوعي تراك لدى الجماعة العربية هنا. وهي في الوقت نفسه منعطف على دالة الزمن مكثف الدلالات والإشارات يفتح الأفق على احتمالات وخيارات كانت أغلقتها النخب اليهودية في تشرين الأول 2000.